إحاطة أكاديمية

منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس

اسطنبول - تركيا

تطورات المشهد الأكاديمي تجاه فلسطين بعد اتفاق وقف إطلاق النار

- سبتمبر/ أكتوبر 2025

إحاطة شهرية يُصدرها منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس ، كجزء من مشروع رصدي–تحليلي يهدف إلى متابعة التطورات الأكاديمية المرتبطة بفلسطين، وتحليلها في ضوء سياقاتها الزمانية والمكانية والموضوعية، سعيًا لفهم أعمق لمسارات التحوّل، وحدود التأثير، ومواضع المقاومة المعرفية.

نحو مجتمع أكاديمي فاعل لنصرة القدس

Address : 1Hürriyet Mah.Ahmet Yesevi Cad. Altın SK
Lekesiz İş Merkezi No: 4 Bahçelievler - İstanbul
Mail::academics4quds@gmail.com

+90-507 306 21 41

محتويات الإحاطة

مقدمة :

المحور الأول: رحيل الأكاديميين ورأس المال المعرفي

المحور الثاني: تدمير البُنى التعليمية وسير العملية التعليمية

المحور الثالث: استئناف العام الجامعي والتحدّيات اللوجستية والنفسية

المحور الرابع: المقاطعة الأكاديمية والتضامن العلمي الدولي

المحور الخامس: مقاومة المعرفة وبناء البدائل المعرفية

الخاتمة

+90-507 306 21 41

academicsquds@gmail.com

ديباجة

مع إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، تدخل القضية الفلسطينية طورًا جديدًا من أطوارها التاريخية الطويلة؛ طورًا لا يُقاس بانتهاء العمليات العسكرية أو انحسار الدمار، بقدر ما يُقاس بما خلّفته الحرب من تحوّلاتٍ عميقةٍ في البنية الاجتماعية والثقافية والمعرفية للمجتمع الفلسطيني. لقد مثّل السابع من أكتوبر لحظةً فارقةً أعادت تعريف طبيعة الصراع، فأسقطت كثيرًا من المسلّمات التي حكمت المشهد لعقودٍ، ودفعت الأطراف المختلفة إلى إعادة ترتيب أولوياتها السياسية والأمنية والإعلامية، بل والمعرفية أيضًا.إنّ ما أعقب تلك اللحظة لم يكن مجرّد امتدادٍ للمواجهات السابقة، بل انتقالًا إلى مرحلة جديدة من مراحل القضية الفلسطينية، تتقدّم فيها المواجهة المعرفية لتكون ميدانًا أصيلًا من ميادين الصراع، تتداخل فيه رواية الأرض والإنسان مع رواية الذاكرة والوعي، ويشتبك فيه البحث العلمي بالتأريخ والحقوق والهوية.

ولعلّ المساحة العلمية-المعرفية-الأكاديمية كانت من أبرز ميادين هذا الصراع وأطولها عمرًا؛ فقد ظلّت الجامعات الفلسطينية، ومراكز الأبحاث، والمدارس، ومعاهد التعليم، على مدى العقود الماضية، تمثّل جبهةً متقدّمةً للمقاومة الثقافية والمعرفية، تُنشئ الأجيال وتُؤسّس الوعي وتُبقي على جذوة الانتماء.

ولهذا لم يكن مستغربًا أن تتحوّل هذه المساحة إلى هدفٍ مباشر في الاستهداف الإسرائيلي المتكرّر، إذ لم تعد الحرب تقتصر على الجغرافيا والسلاح، بل امتدّت إلى "الإبادة المعرفية" التي تُسعى من خلالها إلى محو الرأسمال البشري الفلسطيني، وتدمير مقوّمات إنتاج العلم والمعرفة والبحث.

وقد ترافق هذا المسار التدميري في الداخل مع تنامٍ مضطرد في حركة المقاطعة الأكاديمية والمعرفية لإسرائيل في الخارج، حيث اتّسعت دوائر الرفض في الجامعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية، وشهدت أشهر الصيف الماضية — ولا سيما سبتمبر وأكتوبر 2025 — موجةً جديدة من البيانات والقرارات التي تقطع علاقاتها الأكاديمية والبحثية مع المؤسسات الإسرائيلية، احتجاجًا على الجرائم المرتكبة في غزة، وعلى سياسات الاحتلال التي تقوّض قيم الحرّية والعدالة الأكاديمية. وهكذا برزت ساحتان متوازيتان: ساحة الإبادة المعرفية التي تستهدف تدمير التعليم الفلسطيني، وساحة المقاومة الأكاديمية التي تسعى لفضحها وعزلها.ونحن اليوم، على أعتاب ما يُسمّى "مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار" أو "مرحلة ما قبل الإعمار"، نقف أمام واقعٍ بالغ التعقيد: آلاف الطلبة بلا مقاعد، عشرات الأساتذة والباحثين بين شهيدٍ ومهجّرٍ ومفقود، وجامعاتٌ مدمّرةٌ أو معطّلة، ومشهدٌ أكاديميٌّ عالميٌّ يعيد النظر في علاقته بفلسطين علمًا وروايةً وقضية.

ومن هنا تأتي هذه الإحاطة الأكاديمية التي يقدّمها منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس ضمن سلسلته الشهرية من الإصدارات الرصدية-التحليلية، لتضع أمام الباحثين وصنّاع القرار والمهتمّين خريطةً معرفيةً تُسهم في فهم المشهد الأكاديمي الفلسطيني والعالمي خلال هذه المرحلة المفصلية.ولعلّ المساحة العلمية-المعرفية-الأكاديمية كانت من أبرز ميادين هذا الصراع وأطولها عمرًا؛ فقد ظلّت الجامعات الفلسطينية، ومراكز الأبحاث، والمدارس، ومعاهد التعليم، على مدى العقود الماضية، تمثّل جبهةً متقدّمةً للمقاومة الثقافية والمعرفية، تُنشئ الأجيال وتُؤسّس الوعي وتُبقي على جذوة الانتماء.

هذه الإحاطة لا تتوخّى الاستقصاء التفصيلي للأحداث ولا الحصر الإحصائي للأضرار، بل تهدف إلى قراءةٍ تحليليةٍ شاملة لما جرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2025، مستنيرةً بالسياق الزمني والمكاني والموضوعي، ساعيةً إلى استكشاف الدلالات العميقة لهذه الأحداث، ورصد ما تكشفه من تحوّلات في مسارات التعليم والبحث، وفي موازين المعرفة والقوّة داخل فلسطين وخارجها.

وتتناول الإحاطة خمسة محاور مترابطة تُشكّل معًا صورة بانورامية للمشهد الأكاديمي بعد الحرب:

1.خسارة رأس المال المعرفي المتمثّل في استشهاد نخبة من الأكاديميين وأصحاب التخصّصات الدقيقة.

2.تدمير البُنى التعليمية وتداعياته على استمرارية العملية التعليمية في المدى القريب والمتوسّط.

3.استئناف التعليم الجامعي والتحدّيات النفسية واللوجستية التي تواجه الجامعات الفلسطينية في العودة إلى التدريس والبحث.

4.المقاطعة الأكاديمية والتضامن الدولي واتّساع نطاقه في سبتمبر 2025.

5.مقاومة المعرفة وبناء البدائل كأحد أشكال الصمود الثقافي والمعرفي.

وتعتمد الإحاطة في منهجها على مراجعة التطورات الأكاديمية الحاصلة في المشهد الفلسطيني، أو ما يتعلق به، إضافةً إلى تحليل نوعيٍّ لمسارات التأثير والمعنى. غايتها أن تضع أمام القارئ فهمًا مركّبًا لطبيعة التحوّلات الجارية في الحقل الأكاديمي الفلسطيني والعالمي، وأن تُسهم في رسم معالم رؤيةٍ معرفيةٍ مقاومة قادرة على تحويل الألم إلى فعل، والخسارة إلى مشروعٍ لإعادة البناء، والمعرفة إلى وسيلةٍ للبقاء والتجدّد.

رحيل الأكاديميين ورأس المال المعرفي

من بين أشدّ أوجه الكارثة التي خلّفتها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تلك التي تمسّ النخبة الأكاديمية والعلمية والثقافية، والتي يمكن تسميتها دون مبالغة "إبادةً معرفيةً ممنهجة". فعلى مدى عامين من الإبادة الجماعية التي ارتُكبت بحقّ سكان القطاع المحاصر، استُهدِف الأكاديميون والعلماء والباحثون والمبدعون، في سياسةٍ واضحة المعالم تهدف إلى تفريغ المجتمع الفلسطيني من طاقاته الأكاديمية، وقدراته المؤسِّسة للمعرفة والوعي.

لقد حولت الحرب الساحة الأكاديمية في غزة من ميدان للمعرفة والتعليم والبحث العلمي إلى بنك أهداف عسكرية وميدان لتفريغ جم حقدها على كل ما ليس صهيونيا، ولم يعد الحديث عن ضحايا أو أضرار مادية أو خسائر محدودة، بل عن "جريمة إبادة معرفية متكاملة" يهدّد البنية الفكرية والبحثية في غزة. فبحسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، تجاوز عدد الشهداء من العلماء والأكاديميين والباحثين 190 شهيدًا، ومن الكوادر التربوية أكثر من 830، خلال عامين فقط من الحرب. وهي أرقام كبيرة جدا تعكس حجم الضرر الذي لحق الساحة الأكاديمية الفلسطينية أثناء الحرب. إذ أن كل واحد من هؤلاء يمثّل محورًا علميًا أو بحثيًا أو إداريًا في جامعة أو كلية أو مركز بحث .

وما يجعل هذه الخسارة أكثر فداحة أنّ من بين الشهداء رؤساء جامعات، وعمداء كليات، وأساتذة يحملون أعلى الدرجات العلمية في تخصصات دقيقة ونادرة، أي إنّ الاستهداف لم يكن عشوائيًا أو عرضيًا، بل طال البنية القيادية للمنظومة التعليمية نفسها.

بهذا المعنى، لم يكن اغتيال الأكاديميين فعلًا جانبيًا في الحرب، بل جزءًا من استراتيجية تستهدف تحطيم قدرة المجتمع الفلسطيني على التجدد الذاتي. فحين يُغتال أصحاب الخبرة والمعرفة الأكاديمية يصعب تعويضهم بسهولة مما قد يؤثر بشكل كبير على عملية التعليم ويهدد بملامح فراغ معرفي إذا لم يوجد من يملأ الفراغ بذات الكفاءة والمعرفة؛ إذ أن مرحلة ما بعد الحرب ستكون أكثر صعوبة وأشد خطرا من قبلها لأنها تتطلب قدرة كبيرة على مواجهة المشكلات وإعادة بناء المنظومة المعرفية وفق المعطيات الجديدة وفي واقع أصعب بكثير من ذي قبل.

وإلى جانب من ارتقوا شهداء، ثمة مئات الأكاديميين الذين اضطروا إلى مغادرة القطاع قسرًا بحثًا عن ملاذٍ آمن، وآخرون ظلّوا عالقين في المنافي غير قادرين على العودة بفعل الحصار المستمر وانهيار البنية التحتية. وهكذا تتسع دائرة النزيف لتشمل "العقل المهاجر" و"العقل المحاصر" معًا. وفي الحالتين، تتآكل قدرات المجتمع على بناء قاعدة علمية مستدامة.

وما يزيد الواقع صعوبة أنّ العديد من الجامعات في غزة كانت تعتمد على كوادرها المحلية في الإدارة الأكاديمية والتخطيط والبحث؛ ومع استشهاد الرؤساء والعمداء، وجدَت هذه الجامعات نفسها في حالة شللٍ إداريٍّ وأكاديميٍّ شبه تام. فبعض الأقسام فقدت مشرفيها الرئيسيين، والكلّيات فقدت لجانها العلمية، والمؤسسات البحثية فقدت مديريها وممولي مشاريعها.

لقد أشار المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، إلى أنّ استهداف العلماء والباحثين هو "سياسة ممنهجة لإحداث فراغٍ علمي وثقافي طويل الأمد، وإضعاف القدرات المؤسسية والوطنية"، وأنّ المقصود هو تفكيك الهوية الوطنية الفلسطينية من داخلها عبر تجفيف منابع التفكير والبحث والإبداع. هذا التوصيف ينسجم مع مفهوم "الإبادة المعرفية" الذي يتجاوز القتل الجسدي إلى القضاء على مقوّمات الوعي والإنتاج العلمي، وخلق حالة رعبٍ دائمةٍ تدفع العقول إلى الهجرة أو الصمت.

ويمكن القول إن أحد أهم الأهداف الإسرائيلية لاستهداف الجامعات هو محاولة إضعاف تأثيرها القيمي والمعرفي في المجتمع الغزي؛ فالجامعة في غزة لم تكن مجرد مؤسسة تعليمية، بل كانت فضاءً وطنيًا ومجتمعيًا يربط بين التعليم والمقاومة، وبين المعرفة والكرامة. وحين تُقصف الجامعات وتُغتال كوادرها، فإنّ ما يُراد تدميره هو هذا الرابط العضوي بين العلم والهوية، أي محو فكرة أن تكون المعرفة أداة للتحرّر.

تدمير البُنى التعليمية وسير العملية التعليمية

لم تكن المؤسسات التعليمية في قطاع غزة مجرّد ضحية جانبية للحرب، بل أصبحت هدفًا مباشرًا في سياسة تدميرية ممنهجة تستهدف القضاء على قدرة المجتمع الفلسطيني على إنتاج المعرفة واستمرار التعليم. فمع مرور ما يقارب العامين على العدوان الإسرائيلي، كشفت تقارير ميدانية وأممية عن حجمٍ غير مسبوق من الدمار الذي طال المدارس والجامعات على حدّ سواء، في ما يمكن وصفه بـ الانهيار الكامل للبنية التحتية التعليمية في غزة.

تشير خريطة استقصائية أعدّها فريق الجزيرة تحقق، استنادًا إلى بيانات مركز الأقمار الصناعية التابع للأمم المتحدة (يونوسات) وصور أقمار صناعية حديثة حتى 25 أغسطس 2025، إلى أنّ الحرب لم تترك مرفقًا تعليميًا واحدًا في القطاع دون تدميرٍ جزئي أو كلي. فقد سُوّيت أكثر من 204 مؤسسات تعليمية بالأرض، بينها 190 مدرسة و14 جامعة، وتضرّر أكثر من 305 مؤسسات أخرى بشكل جزئي. هذه الأرقام لا تعبّر فقط عن خسائر مادية فادحة، بل عن ضربةٍ استراتيجيةٍ لبنية المجتمع المعرفية.

ولم يقتصر الدمار على منطقة بعينها، بل امتد إلى جميع محافظات القطاع:

- في مدينة غزة وحدها، دُمّرت 60 مدرسة و7 جامعات تدميرًا كليًا، وتضررت 123 مدرسة و7 جامعات جزئيًا.
- في شمال غزة، خرجت 44 مؤسسة تعليمية عن الخدمة تمامًا، وتضرّرت 48 أخرى.
- في خان يونس، سُوّيت 61 مدرسة و5 جامعات بالأرض، وتضرّرت 64 مؤسسة تعليمية أخرى.
- أما رفح ودير البلح فشهدتا تدميرًا متتابعًا شمل العشرات من المدارس والمراكز الجامعية.

هذه الخريطة الواسعة للدمار تعني أن العملية التعليمية توقفت بالكامل تقريبًا. فالمباني التي ما زالت قائمة وتُصنّف "صالحة للترميم" تقع في مناطق أصدر جيش الاحتلال أوامر بإخلائها، أو تحولت إلى مراكز إيواء مكتظّة بالنازحين، ما جعلها خارج الخدمة التعليمية فعليًا. وبذلك، حُرم مئات الآلاف من الطلبة من التعليم في جميع مراحله، ووجد عشرات الآلاف من الطلبة الجامعيين أنفسهم بلا مقاعدٍ أو مختبرات.

أمّا على مستوى التعليم العالي، فقد أُخرجت جميع الجامعات الثماني عشرة في القطاع عن الخدمة وفق تصريح رسمي لوزير التعليم العالي الفلسطيني، أمجد برهم،الذي أكّد أنّ الاحتلال دمّر عمدًا البنية الجامعية في غزة "بالقصف الصاروخي والنسف"، ما أدّى إلى شللٍ شامل في التعليم الجامعي. وتشير تقديرات الوزارة إلى أنّ ما لا يقل عن 63 مبنى تابعًا للجامعات دُمّر كليًا، وأنّ أكثر من 87 ألف طالب وطالبة توقّفت دراستهم، في منطقة تُعدّ من الأعلى في معدلات التعليم الجامعي في الشرق الأوسط.

ومع هذا الانقطاع، حاولت بعض الجامعات — كحال الجامعة الإسلامية وجامعة فلسطين — اللجوء إلى التعليم الإلكتروني، لكن الواقع الإنساني والتقني في القطاع جعل ذلك شبه مستحيل؛ فالكهرباء مقطوعة معظم اليوم، والاتصال بالإنترنت محدود، والمقررات الورقية مفقودة، وأجهزة الطلبة وأساتذتهم إما دُمّرت أو فُقدت. وبناء على ذلك فقد تحوّلت الدراسة إلى محاولات فردية يائسة بين الخوف من تجدد الحرب وانعدام الأمن الغذائي.

وهكذا توقفت عجلة التعليم في كل مراحلها: فطلاب الثانوية لم يتمكنوا من إجراء امتحاناتهم للسنة الثانية على التوالي، ما يعني حرمان آلاف الشباب من الالتحاق بالجامعات داخل فلسطين أو خارجها، وتجميد آفاق مستقبلهم المهني والعلمي.

في هذا السياق، وصف وزير التعليم العالي ما جرى بأنه تدمير متعمّد للمنظومة التعليمية الفلسطينية، مؤكّدًا أن الاحتلال "يسعى إلى ضرب التعليم باعتباره البوابة الرئيسة لبناء الإنسان الفلسطيني الحرّ". وقد أعلنت الوزارة خطة إنقاذ بثلاثة محاور: إغاثة التعليم العام والعالي، واستئناف التعليم الوجاهي وفق الإمكانات المتاحة، ثم إعادة إعمار المرافق الجامعية. غير أنّ هذه الخطط ما زالت تواجه عقبات ميدانية هائلة في ظلّ استمرار الحصار وانعدام الموارد وغياب الضمانات الأمنية.

وبناء على هذه الوقائع فإنه يظهر بشكل جلي أن تدمير البنى التعليمية في غزة لم يكن نتيجة جانبية للحرب، بل جزء من إستراتيجية إضعاف الاحتلال للمجتمع الفلسطيني بصورة طويلة المدى. فالمدرسة والجامعة ليستا مبنيين فقط، بل بيئتان تُنتج الوعي والهوية والمقاومة. ومع انهيارهما، تتعطّل عملية نقل المعرفة، وتُقطع السلسلة التي تربط الأجيال الفلسطينية بتاريخها وثقافتها.

استئناف العام الجامعي والتحدّيات اللوجستية والنفسية

بعد عامين من انقطاعٍ شبه تام، ومع إعلان وقف إطلاق النار ودخول مرحلة ما قبل الإعمار، بدأت الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة تتحرك بخطواتٍ حذرة نحو استئناف العملية التعليمية. كانت العودة إلى الدراسة في خريف عام 2025 بمثابة اختبارٍ لقدرة المجتمع الأكاديمي على النهوض من تحت الركام، وإعلانًا بأن التعليم - رغم كل شيء - لم يمت.

تزامن هذا الحراك الجامعي مع إعلان وكالة الأونروا في أكتوبر 2025 استئناف التعليم لنحو 300 ألف طالب من طلبة مدارسها بعد عامين من الانقطاع، في خطوةٍ مثّلت إطارًا عامًا لتحريك المشهد التعليمي بأكمله. فقد قرّرت الوكالة اعتماد نموذج مزدوج يجمع بين التعليم الوجاهي في بعض مراكز الإيواء، والتعليم الافتراضي لبقية الطلبة، بمشاركة ما يقرب من ثمانية آلاف معلم. وقد وفّرت أكثر من 485 مساحة تعليم مؤقتة داخل نحو سبعين مركز إيواء، في محاولة لإعادة فتح الأفق أمام الأطفال واليافعين الذين حُرموا من التعليم منذ أكتوبر 2023. هذا المناخ من العودة الرمزية كان مقدمةً ضرورية لمحاولة الجامعات استئناف نشاطها الأكاديمي هي الأخرى.

وفي مقدمة هذه الجامعات كانت الجامعة الإسلامية في غزة، التي مثّلت رمزًا لاستهداف البنية الأكاديمية خلال الحرب، إذ دُمّر نحو 80% من مبانيها ومقدّراتها، بما في ذلك المختبرات والأجهزة والقاعات الدراسية. ومع ذلك، شرعت إدارة الجامعة، بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في أكتوبر، في ترميم مبنيين من أصل تسعة، هما مبنيا "إرادة" و"فلسطين"، اللذان لم يتدمرا بشكل كامل كبقية المباني التابعة للجامعة. ومن المقرّر أن يبدأ التعليم الوجاهي فيهما مطلع نوفمبر 2025 لطلبة كليتي الطب والهندسة، على أن تُستأنف الدراسة لبقية الكليات بالتدريج حسب الإمكانات المتاحة.

ومما يجدر التنبيه إليه أن العودة إلى التعليم الجامعي في هذه الظروف ليست عملية تقنية ومادية فحسب، بل نفسية واجتماعية أيضًا. فآلاف الطلبة فقدوا أسرهم أو منازلهم، ويعيشون الآن في مراكز إيواء أو بيوتٍ مؤقتة. وكثير منهم يحتاج إلى تهيئة نفسية قبل العودة إلى القاعات الدراسية. ولهذا خصصت الجامعة الإسلامية الأسبوع الأول من الفصل لاستقبال الطلبة وتهيئتهم تدريجيًا للعودة إلى مقاعدهم، إدراكًا منها أن التعليم لا يمكن أن يستأنف ببساطة بعد حربٍ خلّفت هذا الكم من الألم والدمار.

وتشير تقارير محلية إلى أن الجامعات الأخرى - مثل جامعة الأزهر وجامعة الأقصى وجامعة فلسطين - تتّجه إلى استئناف الدراسة جزئيًا وفق طبيعة التخصص، مع الاعتماد على التعليم الإلكتروني أو الهجين حين يتعذّر الحضور المباشر. إلا أن انقطاع الكهرباء، وضعف الإنترنت، وتدمير المختبرات والمكتبات، يجعل هذه العودة جزئية وهشّة، تفتقر إلى البنية المادية والتقنية التي تضمن انتظامها.في خلفية هذا المشهد الصعب يقف نحو 87 ألف طالب جامعي في القطاع يعيشون بين الأمل والخوف: الأمل في استعادة حياتهم الأكاديمية، والخوف من انهيار التجربة مجددًا إذا لم تُوفَّر شروط الاستقرار والتمويل والدعم النفسي أو عودة الحرب. إذ أن كثير من هؤلاء الطلبة اضطروا خلال الحرب إلى العمل لتأمين قوت عائلاتهم أو النزوح مع أسرهم من منطقةٍ إلى أخرى، ما يجعل استئناف الدراسة بالنسبة لهم تحديًا وجوديًا أكثر منه اختيارًا أكاديميًا.

من الناحية المؤسسية، تبذل وزارة التعليم العالي الفلسطينية جهودًا لتنسيق عودة الجامعات عبر خطة طوارئ بثلاثة مسارات: إغاثة التعليم الجامعي، ثم إعادة التعليم الوجاهي تدريجيًا، وأخيرًا إعادة إعمار الجامعات. لكن هذه الخطط تصطدم بواقع الحصار ونقص التمويل وغياب الضمانات اللوجستية لدخول المعدات والأجهزة.

إنّ "استئناف العام الجامعي" في غزة اليوم لا يُمكن اعتباره عودة إلى الوضع السابق، بل هو مرحلة انتقالية حسّاسة تهدف إلى إبقاء الشعلة المعرفية مشتعلة في حدّها الأدنى، وتمنع تحوّل الانقطاع المؤقت إلى فقدٍ دائم. فالمسألة ليست في عدد القاعات التي فُتحت، بل في قدرة الجامعات على استعادة دورها كمساحاتٍ للحياة، والبحث، وإنتاج المعرفة.

في هذا السياق، يشير الأكاديميون الفلسطينيون إلى أن أخطر ما خلّفته الحرب ليس الدمار المادي فحسب، بل الصدمة المجتمعية وفقدان الإحساس بالاستمرارية، إذ أصبح التعليم في نظر كثير من الطلبة تجربة محفوفة بالشكّ، والمستقبل الأكاديمي سؤالًا مفتوحًا على المجهول. لذا فإن إعادة التعليم الوجاهي، مهما كانت محدودة، تمثّل فعل مقاومةٍ رمزيًا ومعرفيًا في آنٍ واحد، وإشارة إلى أن الوعي الفلسطيني قادر على النهوض حتى حين تُهدَم جامعاته فوق طلابها.

ورغم أن الجامعات لا تزال تعمل بقدراتٍ جزئية، إلا أن إصرارها على إعادة فتح أبوابها بعد عامين من الحرب يؤكد أن الوعي بأهمية المعرفة والعلم ما يزال على أعلى درجاته وأن النظرة إليه في غزة هي ذات النظرة للاحتياجات الأساسية وعلامة من علامات المقاومة والصمود وشكلًا من أشكال البقاء.

المقاطعة الأكاديمية والتضامن العلمي الدولي

شكّل شهر سبتمبر 2025 محطة لافتة في تاريخ المقاطعة الأكاديمية العالمية لإسرائيل، إذ شهدت الساحة الجامعية والبحثية الدولية موجة جديدة من القرارات والبيانات التي أعلنت تجميد التعاون المؤسسي مع الجامعات والمراكز الإسرائيلية. جاءت هذه الموجة استمرارًا لتنامي الغضب الأكاديمي منذ اندلاع الحرب على غزة، وتحوّلها إلى إبادةٍ مروّعة طاولت المدنيين والبنية التعليمية على حد سواء.

ففي تقريرٍ نشرته صحيفة ذا غارديان البريطانية في 13 سبتمبر 2025، أكدت أن عددًا متزايدًا من الجامعات والمراكز البحثية حول العالم قررت قطع روابطها الأكاديمية مع المؤسسات الإسرائيلية، سواء عبر وقف التبادل الطلابي والزيارات البحثية، أو تعليق المشروعات المشتركة، أو تجميد التمويل المرتبط بها. وأشار التقرير إلى أنّ هذه القرارات لم تصدر عن مؤسسات صغيرة أو ناشطين فحسب، بل عن جامعاتٍ كبرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، من بينها جامعات في بريطانيا وإيرلندا وجنوب أفريقيا وتشيلي والهند، مما يعكس تحوّل المقاطعة من فعلٍ احتجاجي رمزي إلى حركة مؤسسية ذات وزنٍ معرفي وأخلاقي.

وتذهب دراسات لاحقة إلى أن هذه المقاطعة لا تقتصر على الجوانب الإجرائية للتعاون الأكاديمي، بل تشمل أيضًا مراجعة الخطاب العلمي السائد الذي طالما منح إسرائيل غطاءً ضمنيًا عبر مشاريع "السلام الأكاديمي" أو "التعاون العلمي العابر للحدود". اليوم باتت تلك المشاريع موضع مساءلة، إذ يرى عدد متزايد من الأكاديميين أن الشراكة مع مؤسسات تنتمي إلى منظومة الاحتلال هي تواطؤٌ معرفي يُضعف القيم الأكاديمية ذاتها.

هذا التحول يحمل أبعادًا فكرية عميقة؛ فهو يعيد النقاش حول الحياد الأكاديمي: هل يمكن للجامعة أن تبقى على مسافة من القضايا الأخلاقية الكبرى؟ أم أن واجبها هو اتخاذ موقفٍ حين تتحول المعرفة إلى أداة تبريرٍ للظلم؟ وقد برزت في هذا السياق أصوات تؤكد أن "الحياد" في حالات الإبادة ليس فضيلة علمية، بل شكل من أشكال المشاركة في الصمت.
وفي المقابل، أثارت المقاطعة نقاشاتٍ داخل بعض الأوساط الغربية حول حدود حرية البحث والتعبير، وما إذا كان فرض العزلة الأكاديمية على إسرائيل قد يفتح الباب أمام تسييسٍ مفرطٍ للعلم. غير أن مؤيدي المقاطعة يرون أن العلم نفسه لا يمكن فصله عن العدالة، وأن الحفاظ على مصداقية الجامعة العالمية يتطلب مساءلة الشراكات التي تشرعن العنف أو تغضّ الطرف عنه.

يأتي هذا كله في وقتٍ يحاول فيه قطاع التعليم العالي الفلسطيني التعافي من دمارٍ هائلٍ طال مبانيه وكوادره. وهنا تبرز المقاطعة الأكاديمية كفرصةٍ استراتيجية لتأسيس تحالفات معرفية بديلة: شبكات بحثٍ وتبادلٍ بين الجامعات الفلسطينية والعربية والإسلامية، وبرامج دعمٍ طارئة للأكاديميين الفلسطينيين في الداخل والشتات. فالمناخ الدولي الحالي، المتعاطف مع القضية الفلسطينية علميًا وأخلاقيًا، يمكن أن يتحوّل إلى رافعةٍ عملية إذا ما جرى استثماره بسياساتٍ مؤسسية واضحة.
إنّ المقاطعة الأكاديمية لم تعد ردة فعلٍ أخلاقي على مشاهد الحرب، بل صارت عملًا أعمق من ذلك بكثير، وهي دلالة على وعيٍ جديدٍ يتشكل تجاه القضية الفلسطينية وإعادة اختبار السرديات الصهيونية في مختبر الحقيقة.

مقاومة المعرفة وبناء البدائل المعرفية

رغم عمق الجراح التي خلّفتها الحرب على قطاع التعليم العالي في غزة، برزت خلال العامين الماضيين مقاومة من نوعٍ آخر، مقاومة بالمعرفة؛ إذ تحوّلت الجامعة الفلسطينية والباحث الفلسطيني إلى فاعلٍ مقاوم لا يحمل السلاح، بل يسعى إلى تثبيت الوجود عبر التعليم، والبحث، والكتابة، وبناء البدائل الممكنة.

ففي خضمّ الدمار وتحت وطأة الانقطاع، لم تتوقف الحركة الأكاديمية الفلسطينية، بل أعادت تشكيل نفسها داخل الوطن وفي الشتات، إذ نشأت مبادرات علمية وفكرية متعددة - داخلية وخارجية - أعادت تعريف دور الجامعة بوصفها مساحة للصمود الفكري، ومركزًا لتوليد المعنى في مواجهة الإبادة المعرفية.

أحد أبرز المظاهر الدالة على هذا التوجه ما تناولته دراسة بعنوان Academic Solidarity in the Time of Genocide المنشورة في المجلة الأكاديمية التابعة لتايلور وفرانسيس "Tandfonline"، والتي رصدت تنظيم طلاب الجامعات ومراكز الأبحاث حول العالم فعاليات تضامنٍ ومعرفةٍ دعماً لغزة، معتبرة أن استمرار البحث والتعليم بحد ذاته شكل من أشكال المقاومة. فقد أُقيمت ندواتٌ افتراضية، ومؤتمرات علمية رقمية، ومبادرات أكاديمية مفتوحة شارك فيها أساتذة فلسطينيون من الداخل والشتات إلى جانب باحثين دوليين، في محاولةٍ لتثبيت حضور فلسطين في الوعي الأكاديمي العالمي، وإعادة توجيه الخطاب العلمي نحو قضايا العدالة والتحرر.

في المقابل، برزت داخل الأراضي الفلسطينية - لا سيّما في جامعات الضفة الغربية - حركة أكاديمية نشطة رغم القيود، تجسدت في تنظيم مؤتمرات علمية وورش عمل بحثية ركّزت على قضايا التعليم ما بعد الحرب، والهوية الثقافية، والعدالة في السرديات الدولية. فقد عقدت جامعة بيرزيت، وجامعة النجاح الوطنية، وجامعة القدس مؤتمراتٍ علمية حول "التعليم في سياق الصراع" و"الجامعة الفلسطينية في زمن الإبادة"، بينما خصصت مراكز بحثية في رام الله والخليل حلقات نقاش حول إعادة الإعمار المعرفي ودور البحث العلمي في الصمود الوطني.

في الوقت ذاته، نشط الأكاديميون الفلسطينيون في الشتات - في تركيا، وماليزيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية - في تأسيس شبكات بحثية مستقلة، ومجموعات دراسات متخصصة حول "إبستمولوجيا التحرر"، و"المعرفة في مواجهة الاستعمار"، ونشروا أوراقًا علمية في مجلات دولية مرموقة تربط بين العدالة الأكاديمية والمقاومة المعرفية. هذه الجهود أسهمت في صياغة ما يشبه "حركة فكرية بديلة" تتجاوز الجغرافيا وتكسر العزلة التي فُرضت على الأكاديميا الفلسطينية داخل القطاع.

ومع تعطل الجامعات في غزة، ظهرت كذلك منصّات رقمية بديلة أنشأها أساتذة وطلاب فلسطينيون لتبادل المواد التعليمية والأبحاث، وتقديم محاضراتٍ إلكترونية مفتوحة عبر الإنترنت، بعضها بالتعاون مع جامعات عربية وإسلامية. وقد تحولت هذه المنصّات إلى حواضن للمعرفة في زمن الانقطاع، وأتاحت لطلبة غزة والشتات فرص التعلم والتواصل الأكاديمي في ظل الحصار.

إنّ ما يجري اليوم لا يقتصر على إعادة تشغيل التعليم، بل على تحويلٍ جوهري في بنيته ودوره: من نظامٍ تقليدي داخل جدران الجامعة إلى منظومة هجينة مرنة تعمل عبر الحدود، تستثمر التكنولوجيا والشراكات الثقافية لتجاوز القيود السياسية والمكانية. هذا النمط الجديد من التعليم والممارسة البحثية هو ما يمكن تسميته بـ "المقاومة المعرفية"، إذ يجعل من استمرار التفكير والكتابة والبحث شكلاً من أشكال البقاء.

وفي هذا السياق، تبدو المؤتمرات والدراسات الفلسطينية الحديثة جزءًا من حركة إعادة تعريف للمعرفة ذاتها؛ فهي لم تعد نشاطًا أكاديميًا منعزلًا، بل فعلًا سياسيًا وثقافيًا يواجه محاولات المحو والإقصاء. فحين تُقام المؤتمرات في نابلس أو رام الله عن "المعرفة كحقّ"، أو حين يُصدر باحثون فلسطينيون في المهجر دراساتٍ عن "الجامعة تحت الاحتلال" في مجلاتٍ عالمية، فإنهم يُعيدون إدخال فلسطين إلى قلب النقاش الأكاديمي الدولي، بعد أن حاولت الحرب إخراجها منه.

إنّ مقاومة المعرفة، بهذا المعنى، هي المعركة التي لم تتوقف، حتى في أحلك الظروف. فكما أن القصف دمّر المباني، حاول أن يدمّر الذاكرة والفكر، لكن الجامعات الفلسطينية، والباحثين في الداخل والخارج، يقفون اليوم كجسرٍ لاستمرار الرواية الفلسطينية في وجه الإبادة المادية والمعرفية معًا. ومن رحم هذا الدمار تولد إرادة فكرية جديدة تُصرّ على أن تبقى فلسطين حيّة في الوعي الأكاديمي، لا كموضوعٍ للدراسة فحسب، بل كصوتٍ منتجٍ للمعرفة وقادرٍ على صياغة البدائل المستقبلية.

خاتمة :

يُصدر منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس هذه الإحاطة في لحظةٍ فارقة من تاريخ الوعي الفلسطيني والعالمي، حيث تقف المعرفة على تخوم الحرب والإعمار، بين الدمار المادي والانبعاث المعنوي. لقد أراد المنتدى من خلال هذا الإصدار أن يقدّم قراءةً رصديةً تحليلية تُنقذ المشهد الأكاديمي من ضجيج الأرقام وتضعه في سياقه الأعمق: سياق الصراع على الوعي والمعنى. فالقضية الفلسطينية لم تعد تُخاض فقط في الميدان أو المحافل السياسية، بل باتت تُخاض أيضًا في ساحات البحث والتعليم والجامعة والمختبر والمقال العلمي، حيث تُصاغ الروايات وتُبنى الشرعيات.

لقد أظهرت هذه الإحاطة، التي تناولت خمسة محاور أساسية، أن الحرب على غزة لم تكن حربًا على الجغرافيا وحدها، بل كانت حربًا على المعرفة نفسها: استهدفت الأكاديميين، دمّرت البنى الجامعية، وقطعت سلاسل البحث والتعلّم، لكنها في الوقت ذاته أيقظت ضمير العالم الأكاديمي، وأطلقت موجاتٍ غير مسبوقة من المقاطعة والتضامن، وأعادت الاعتبار لفلسطين كقضيةٍ معرفيةٍ وأخلاقيةٍ وإنسانيةٍ في الوجدان الجامعي الدولي.

كما برهنت التجربة الفلسطينية أن الجامعات - برغم الأنقاض والحصار - قادرة على أن تعود وتُعلّم، وأن التعليم يمكن أن يتحوّل إلى شكلٍ من أشكال المقاومة، وأن استمرار البحث والكتابة والنشر هو فعل بقاءٍ ومواجهةٍ في وجه الإبادة المعرفية. لقد نهضت الجامعة الإسلامية في غزة من بين الركام، وأصرّت على فتح أبوابها، كما واصل الأكاديميون في الضفة والشتات عقد المؤتمرات وإصدار الأبحاث، وأثبتوا أن الفكر الفلسطيني لا يمكن قصفه أو عزله.

إنّ الهدف من هذه الإحاطة ليس توثيق المأساة فحسب، بل قراءة مسارات التحول ورسم معالم الطريق نحو تعافٍ أكاديمي ومعرفي حقيقي. فالمعرفة الفلسطينية تقف اليوم أمام اختبارٍ تاريخي: إما أن تظلّ في موقع المتألم الذي يروي ما حدث، أو أن تتحول إلى قوةٍ فاعلةٍ تبني وتُعيد إنتاج ذاتها وتكتب مستقبلها بنفسها.

ومن هنا، يدعو منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس إلى توحيد الجهود الأكاديمية العربية والإسلامية والدولية لإسناد التعليم الفلسطيني، عبر إنشاء شراكاتٍ بحثيةٍ بديلة، ودعم برامج الإعمار العلمي، وتبني مبادراتٍ لحماية حرية البحث والنشر للعلماء الفلسطينيين في الداخل والشتات. فإعادة بناء الحجر ممكنة، لكن إعادة بناء الفكر تحتاج إلى إرادةٍ مؤسسيةٍ واعيةٍ تؤمن بأن المعرفة هي خط الدفاع الأول عن الوجود والكرامة.

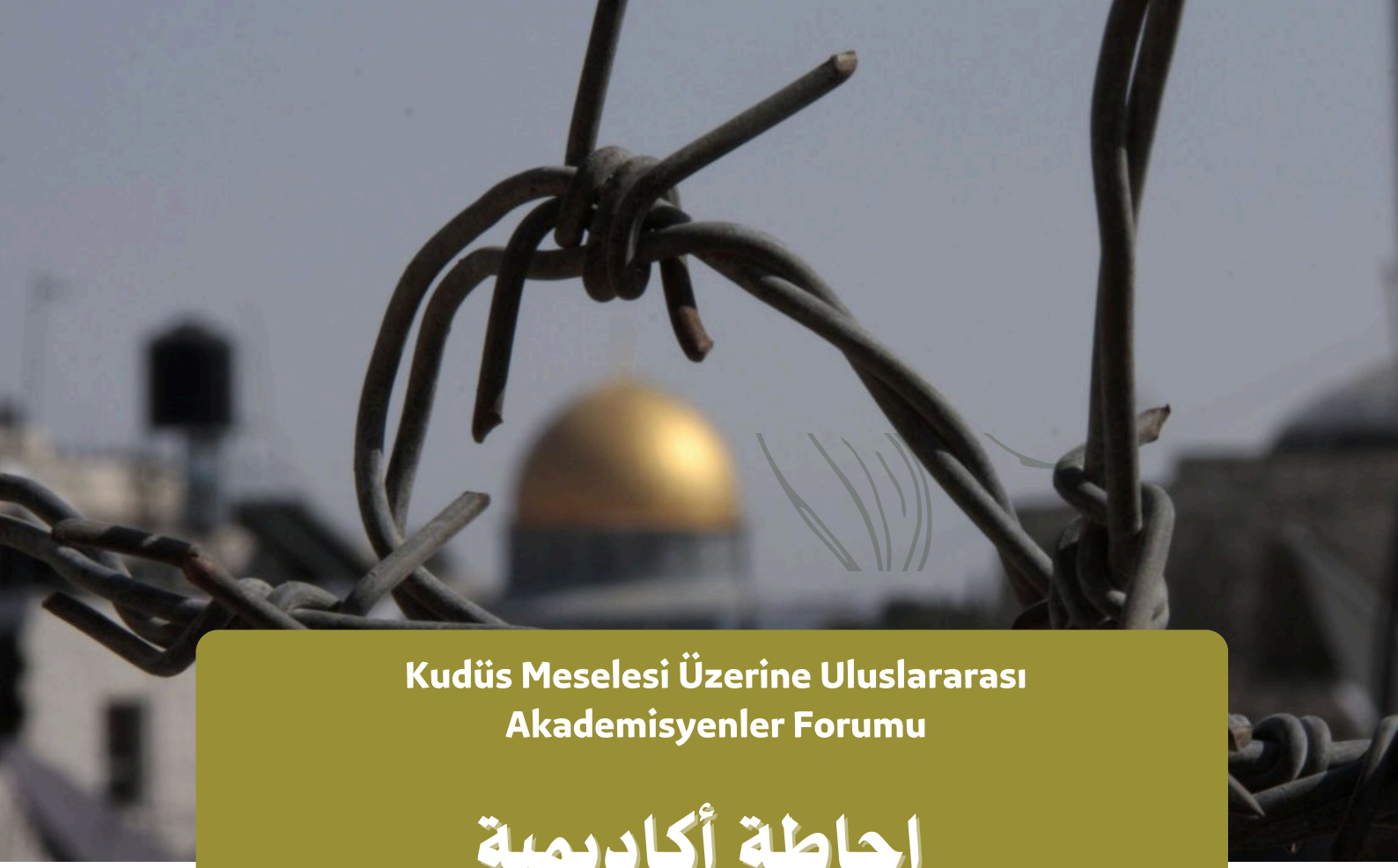

Kudüs Meselesi Üzerine Uluslararası Akademisyenler Forumu

إحاطة أكاديمية

kudusforumu98@gmail.com

+90-507 306 21 41

1Hürriyet Mah.Ahmet Yesevi Cad. Altın SK Lekesiz İş Merkezi No: 4 Bahçelievler - İstanbul

منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القس

نحو مجتمع أكاديمي فاعل لخدمة القدس